

Distr.: General
17 April 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما يعرض التقرير تقييما للحالة العامة السائدة في البلد منذ تقريره المرحلي السابق المقدم إلى المجلس (S/2007/42) بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ثانيا - تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الأطراف إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإن كان تقدما محدودا، بما في ذلك اتخاذ خطوات إيجابية تجاه إعادة نشر القوات المسلحة السودانية بنقلها من جنوب السودان. إلا أن عددا من المسائل الرئيسية، بما في ذلك وضع منطقة أبيي والتعامل مع الجماعات المسلحة الأخرى، ظل بدون حل. ويتزايد القلق بشأن مواعيد الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩، وبشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، نظرا لتأخر البت فيها عن المواعيد المقررة.

الجوانب الأمنية

٣ - شهدت الفترة نفسها استقرارا عاما في حالة الأمن بمنطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان. وساد الهدوء مدينة ملكال، بعد أن كانت مسرحا لقتال عنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لكنه هدوء مشوب بالتوتر. وشهدت أجزاء من ولاية أعالي النيل وبعض المناطق الانتقالية، اضطرابات مدنية عديدة تتصل أساسا بعدم صرف مرتبات موظفي



القطاع العام. كما استمرت أعمال النهب ونصب الكمائن التي ترتكبها بعض العناصر المارقة على طول الطرق المحيطة بمدينة جوبا. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قُتل أحد عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام، في هجوم تعرض له فريق لإزالة الألغام لأسباب إنسانية، بالقرب من بلدة ماقويت بولاية شرق الاستوائية. وفي أماكن أخرى من المنطقة الاستوائية، ظلت أنشطة جيش الرب للمقاومة، المفاد عنها في آذار/مارس تزعزع استقرار الحالة الأمنية.

٤ - على أن إعادة نشر القوات المسلحة التابعة للطرفين تحتاز مرحلة حرجة، فقد حققت القوات المسلحة السودانية مؤخرًا تقدماً ملحوظاً في انسحابها من جنوب السودان، بعد أن نقلت قواتها من مقاطعة فم الزراف المتبلاة بالصراعات في ولاية أعالي النيل، مع إعادة نشر وحدة للدفاع الجوي خارج منطقة ملكال. لكن ما زال يتعين على القوات المسلحة السودانية، بحكم التزامها بالموعد الأقصى بمغادرة جنوب السودان، المحدد له ٩ تموز/يوليه، أن تكمل إعادة انتشارها من مدينة ملكال وبعض المواقع الهامة الأخرى، بما في ذلك منطقة باتيبو الغنية بالنفط، التي ما زالت تحتفظ فيها بتجمع كثيف للقوات. وفي الوقت نفسه، لا تزال إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بانتظار بدء التنفيذ.

٥ - وبينما أكد الطرفان التزامهما بمراعاة مواعيد إعادة الانتشار المحددة في اتفاق السلام الشامل، إلا أن العملية تتعرض لضغوط بسبب حالات التأخير المطولة في تنفيذ الأجزاء الأخرى من الاتفاق التي تتعلق بالترتيبات الأمنية الأخرى، الواردة في الاتفاق الذي ينص على أنه يجوز تحقيق أهداف إعادة الانتشار، سواء من خلال التحريك الفعلي للقوات، ونقل الجنود إلى مواقع الوحدات المتكاملة المشتركة، أو من خلال التسريح. وقامت القوات المسلحة السودانية حتى الآن، وفقاً لهذه المعايير، بإعادة نشر ٧١ في المائة من قواتها؛ لكن القلق الشديد ما زال يساور الجيش الشعبي لتحرير السودان إزاء عدد القوات المتبقية في جنوب السودان، بما في ذلك بعض أفراد الميليشيات السابقة الذين ألحقوا حالياً بالوحدات المتكاملة المشتركة. ويعترض الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً على وضعية ٧٧٤٤ جندياً "تم تسريحهم طوعياً"، ولكن ما زالوا يتقاضون مرتبات من القوات المسلحة السودانية، رهناً باستيعابهم في برنامج التسريح وإعادة الإدماج الذي تأخر كثيراً.

٦ - ورغم إحراز بعض التقدم في تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، إلا أن حالات التأخير في هذا المجال ما برحت تهدد بدورها تنفيذ البروتوكول الأمني، إذ أن إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان مرهونة بتأسيس هذه الوحدات، التي بلغت عملية تشكيلها حتى الآن نسبة ٧٧ في المائة من مجموع قوامها المتوقع، حيث تم إلحاق ١١٢ ٣٠ فرداً من

مجموع القوات المنتظر إلحاقها ويبلغ ٣٩ ٠٠٠ فرد. وفي بعض المناطق، يتركز عنصرها هذه الوحدات في مواقع مشتركة، حيث نشأت بينهما علاقات عمل جيدة؛ لكن بعض القوات المقرر إلحاقها في مناطق أخرى ما زالت في أماكن تجمعها، على مبعده من المواقع المقررة. وجاء التقدم المحرز في هذا المجال بطيئاً على وجه الخصوص في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويعزى ذلك جزئياً إلى المشاكل اللوجستية الصعبة التي يواجهها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبشكل عام، يظل الجيش الشعبي لتحرير السودان متشككاً في أنشطة الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة السودانية داخل هذه الوحدات، بينما تردّ القوات المسلحة السودانية بأنه يتعين على الجيش الشعبي لتحرير السودان التعجيل من جانبه بإعادة انتشار قواته، بما يواكب تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة.

٧ - وفي تطور ملحوظ استجد في شباط/فبراير، اتفق الطرفان على عقيدة عسكرية مشتركة وعلى مدونة لقواعد السلوك للوحدات المتكاملة المشتركة، وستعكف قيادة العمليات المشتركة في جوبا على ترجمتها إلى أنشطة عملية، ومما يؤمل معه أن يتحقق تكامل هذه الوحدات في ضوء الحاجة الماسة إليه، بعد أن ظلت حتى الآن منقسمة وظيفياً، حيث يتمسك كل من الجانبين بإدارته وقيادته وآليات السيطرة الخاصة به.

٨ - ويتصل بذلك مشكلة إدماج المجموعات المسلحة الأخرى الموالية للطرفين. فقد حولت عدة مجموعات كانت موالية في السابق للقوات المسلحة السودانية ولإيها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وبقيت في الجنوب، بينما تم استيعاب مجموعات أخرى في العنصر الممثل للقوات المسلحة السودانية في المجموعات المتكاملة المشتركة. ويتوقع خضوع مجموعات كثيرة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي عملية يظل التقدم المحرز في تخطيطها بطيئاً. ولكي يتغلب الطرفان على عدم الثقة، يتعين عليهما وضع استراتيجية مشتركة لمعالجة مسألة المجموعات المسلحة الأخرى، وإتاحة الشفافية للتحقق من أعدادها، وهي مسألة ثبت أنها تشكل تحدياً.

٩ - وخلال الفترة المشمولة في التقرير، شهد القطاع ٦ من منطقة عمليات البعثة (الذي يضم منطقة أبيي المتنازع عليها)، تحولات جديدة في ولايات المجموعات المسلحة غير المدججة، في ميرام وديباب. ويظل الوجود العسكري المكثف في هذه المنطقة مصدر قلق بوجه عام، لا سيما وأن كلا الطرفين قد فرض مجدداً، في شباط/فبراير، قيوداً على تحركات البعثة، مما أثر في قدرتها على الرصد والتحقق.

١٠ - وفي الوقت نفسه، ظلت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار تعمل بفعالية، في اجتماعاتها المنتظمة، كي تعالج المسائل الأمنية. وفي غضون ذلك، اجتمعت اللجنة

السياسية لوقف إطلاق النار، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، لأول مرة منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، واتفقت على عقد جلسة خاصة لبحث المشاكل الأمنية، بما في ذلك ما يتصل منها بالمجموعات المسلحة الأخرى وبعمليات إعادة الانتشار والوحدات المتكاملة المشتركة. وقد عقد هذا الاجتماع في ٥ آذار/مارس؛ إلا أن البند المتعلق بالوحدات المتكاملة المشتركة في جدول الأعمال أُجّل مرتين. وبصفة عامة، تظل هناك حاجة لمشاركة سياسية رفيعة المستوى لمواصلة تنفيذ جدول أعمال المسألة الأمنية.

الجوانب السياسية

١١ - رغم أن اهتمام الأحزاب السياسية بدأ ينصبّ على الاستعدادات لإجراء انتخابات منتصف المدة، في عام ٢٠٠٩، على النحو المتوخى في اتفاق السلام الشامل، إلا أن عمليات إعداد الإطار التشريعي والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالتصويت، ما زالت متخلفة عن موعدها المقرر بكثير. وتتخذ اللجنة القومية لمراجعة الدستور استعداداتها الآن لعقد مشاورات بشأن مشروع لقانون الانتخابات، فيما يظل التخطيط لإجراء التعداد السكاني الوطني، الذي سيتحدد على أساسه رسم حدود الدوائر السياسية، رهنا بالصعوبات التي تكتنف الميزانية. وكان من المقرر إجراء المشروع التجريبي للتعداد بنهاية نيسان/أبريل.

١٢ - وكان أهم نص قانوني يجاز في الفترة المشمولة بالتقرير هو قانون الأحزاب السياسية، الذي ينظم تسجيل وتفعيل وحلّ الأحزاب السياسية. وقد عقدت اللجنة القومية لمراجعة الدستور مشاورات واسعة النطاق مع أحزاب المعارضة والمجتمع المدني. غير أن التحالف الديمقراطي المعارض غادر مقاطعا جلسة المناقشة النهائية، احتجاجا على مادة تسمح بحلّ الأحزاب السياسية. وعقب ذلك أدخل حزب المؤتمر الوطني تعديلا يضيف شروطا جديدة لتسجيل الأحزاب، وأجيز مشروع القانون في غياب التحالف الديمقراطي الوطني، بينما واصلت أحزاب المعارضة الإعراب عن شواغلها بشأن التزام كلا طرفي اتفاق السلام الشامل بتهيئة بيئة حرة ونزيهة للانتخابات.

١٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض بعض التقدم بالنسبة لإنشاء مؤسسات اتفاق السلام الشامل الأخرى. وصدر قانونا الخدمة المدنية الوطنية واللجنة الوطنية للخدمة المدنية، وبموجب مرسوم رئاسي تم تعيين أعضاء لجنة حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية. وفي ذات الوقت، لم تعرض بعد على الهيئة التشريعية قوانين أساسية أخرى ذات صلة بالاتفاق، ولا سيما قانون الأمن الوطني الجديد وقانون الشرطة الوطنية. وفي غضون ذلك، ينتظر أن تقدم اللجنة الفنية المعنية بالحدود تقريرها النهائي إلى رئاسة الجمهورية، بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

١٤ - ويواصل الطرفان في غضون ذلك، إعادة تأكيد التزامهما بالشراكة المقامة بينهما. ففي ٢٥ آذار/مارس، أنشأت اللجنة السياسية العليا المشتركة بين حزب المؤتمر الوطني والجهة الشعبية لتحرير السودان لجنة فرعية لإعداد استراتيجية للشراكة بينهما، ومعالجة القضايا الخلافية، التي تشمل أبيي، وأداء بعض لجان اتفاق السلام الشامل، وإدماج المجموعات المسلحة الأخرى. وفي الوقت نفسه، اجتمع المجلس الوطني الانتقالي للجهة الشعبية لتحرير السودان، في مدينة ياي، خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير، ولأول مرة منذ وفاة النائب الأول لرئيس الجمهورية، الدكتور جون قرنق، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، حيث أعاد تأكيد التزامه بأن يجعل الوحدة هدفا له جاذبيته. كما قررت الجهة الشعبية لتحرير السودان نقل مقر قيادتها الوطنية من جوبا إلى الخرطوم، كجزء من خطة تستهدف إعادة تنشيط شبكة مكاتبها الوطنية والدولية.

١٥ - وعلى صعيد حكومة جنوب السودان، واصل رئيس الحكومة، سيلفا كير، تعيين وانتداب الموظفين داخل حكومة جنوب السودان وحكومات ولايات الجنوب، التي اكتمل إنشاؤها الآن لكنها تواجه نقصا حادا في القدرات. ويظل الافتقار إلى موظفين مؤهلين عائقا يحول بالذات دون تطوير الجهاز القضائي.

١٦ - كما شن كير، رئيس حكومة جنوب السودان، حملة كبرى لمكافحة الفساد، فأغضى عددا من كبار المسؤولين من مناصبهم، بمن فيهم وزير مالية حكومة جنوب السودان، كي توجه إليهم تم بالاختلاس والرشوة، بما في ذلك الادعاء باختلاس ٦٠ مليون دولار، كان حزب المؤتمر الوطني قد حوّلها إلى الجهة الشعبية لتحرير السودان، في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

١٧ - وفي كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، اكتسبت الهياكل الحكومية المنشأة حديثا قدرا من الفعالية؛ إذ شكلت ولاية جنوب كردفان حكومة دستورية جديدة، في ٢٧ شباط/فبراير، لتحل محل الإدارة المؤقتة. ويرجح تمديد فترة بقاء حاكمي الولايتين الحاليين في السلطة حتى ١ تموز/يوليه. وبينما حققت الولايتان بعض المكاسب مؤخرا، من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، إلا أن المناطق التي تسيطر عليها الجهة الشعبية لتحرير السودان داخلهما، ما زالت مستقلة إداريا ولها نظمها الخاصة بها في مجالي التعليم والشرطة مما يتعارض مع اتفاق السلام الشامل.

١٨ - وفي أبيي، ما زال غياب إدارة مدنية يؤدي إلى تعقيد هدف الوصول إلى سلام دائم. وقد واصلت لجنة تنمية أبيي، وهي إحدى جماعات المجتمع المدني كانت قد سيطرت على مكتب الإدارة المدنية السابقة، في ١٤ كانون الثاني/يناير، أداء عملياتها بشكل مرحلي،

بالرغم من افتقارها إلى الوضع القانوني. ثم جاءت زيارة الرئيس عمر البشير إلى ولاية جنوب كردفان ومناطق المسيرية في القطاع ٦، في أوائل آذار/مارس، وإلى ولاية النيل الأزرق في وقت لاحق من ذلك الشهر، لتبعث الأمل في إحراز تقدم تجاه تنمية هذه المناطق المهمشة.

الجوانب المتعلقة باقتسام الثروة

١٩ - في الاجتماع الثاني للاتحاد الاقتصادي المعني بالسودان، المعقود خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس، قدمت كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية، عرضاً متفائلاً للتقدم المحرز في تنفيذ الأحكام المتعلقة باقتسام الثروة من اتفاق السلام الشامل. بيد أنه لم يحدث أي تحرك يذكر، في واقع الأمر، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبينما تجتمع اللجنة الفنية المشتركة المعنية بالنفط بشكل منتظم، كهي تحسب عائدات وأنصبة النفط، فما زال غياب الشفافية يسبب عدم الثقة، حيث تدعي كل من حكومة جنوب السودان والولايات المنتجة للنفط أنها لا تتلقى استحقاقاتها بشكل كامل. وفي الوقت نفسه، لم تجتمع اللجنة الوطنية للبترو في جلسة مكتملة منذ عام ٢٠٠٥. ويستمر القلق بشأن التأثير الضار بالسكان نتيجة عملية التنقيب عن النفط، بما في ذلك تدهور البيئة وعدم منح تعويضات للأهالي الذين يتعرضون للتشتيت.

٢٠ - وما برحت اللجنة المعنية بالشؤون المالية وبعمليات تخصيص ورصد الاعتمادات المالية تواجه تحديات في تنفيذ المهام المكلفة بها بما يكفل تخصيص وتحويل الأموال إلى المستويات الأدنى في الحكومة بشكل فوري ويتسم بالشفافية. وفي غياب الدعم السياسي القوي صادفت اللجنة صعوبة في إدخال تغيير على الآليات القائمة لتخصيص الموارد، بما في ذلك صندوق دعم الولايات، الذي كان من الواجب حله عقب توقيع اتفاق السلام الشامل.

ثالثاً - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢١ - عانى تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، الذي تم التوقيع عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، من الركود ويرجع ذلك أساساً إلى الصراعات الداخلية على السلطة ضمن قيادة الجبهة الشرقية، حيث حال انقسام في فصائل البجا بين الجبهة وبين طرح قائمة مرشحين للوظائف التي خصصت لها بموجب الاتفاق. وطلبت قيادة الجبهة الآن وساطة حكومة إريتريا للمساعدة على حل النزاعات الدائمة بين تلك الفصائل. ومن جانبها تواصل حكومة السودان الإعراب عن التفاؤل بشأن تنفيذ الاتفاق، حيث بدأت الاستعدادات لترع سلاح مقاتلي الجبهة الشرقية السابقين وإعادة إدماجهم.

٢٢ - بيد أن محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة ظلت مُعلقة، إذ رفض جيش الرب وساطة حكومة جنوب السودان، بدعوى إنه لا يشعر بالأمان لدرجة تكفي لاستئناف المحادثات في جوبا. وفي غضون ذلك، انتهى سريان اتفاق وقف الاشتباكات العسكرية بين الجانبين، في ٢٨ شباط/فبراير وقد اضطلع السيد جواكيم تشيسانو، مبعوثي الخاص إلى المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب، بدور فعال في الجهود الرامية إلى إعادة بدء المحادثات، حيث اجتمع إلى عدد من الأطراف المعنية الرئيسية، خلال زيارته إلى المنطقة، في شباط/فبراير - آذار/مارس. وبات متوقعا أن تُستأنف المحادثات في نيسان/أبريل، في وجود فريق وساطة موسع، يضم مراقبين عن جمهورية تزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وكينيا وموزامبيق.

٢٣ - وفي كانون الثاني/يناير، بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان تحويل بعض الموظفين والمعدات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بموجب "حزمة تدابير الدعم الخفيف" للمساعدة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، كان قد تم نشر ٣٧ من ضباط الأركان العسكريين (من واقع ١٠٥ عناصر منصوص عليها في الاتفاق)، و ٣٢ مستشارا للشرطة (من واقع ٣٣) و ٢٣ موظفا مدنيا (من أصل ٤٨ موظفا متوقعا). وباستثناء المعدات الطبية والإعلامية وناقلات الجنود المصفحة، تم في ١١ كانون الثاني/يناير تسليم مواد الدعم اللوجستية الأخرى التي تنص عليها حزمة التدابير. وما زال نشر ١٩ عنصرا عسكريا و ١٩ موظفا مدنيا آخرين، تم تحديدهم وتعيينهم، مرهونا بإنشاء مرافق المكاتب والسكن التي تلي معايير الأمم المتحدة للسلامة والأمن في دارفور، وتلك مسألة على قدر كبير من الخطورة وتسعى البعثة حاليا إلى معالجتها. وثمة مساهمات مستحقة تدعو الحاجة إلى تليتها من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بـ ٤٤ ضابطا من ضباط الأركان و ٣٦ ناقلة جنود مصفحة. وواصلت اللجنة الثلاثية اجتماعاتها لتيسير تنفيذ مجموعة التدابير، وإن كان العائق الرئيسي الذي يواجه تنفيذ حزمة تدابير الدعم الخفيف بشكل كامل، هو انعدام الأمن في مواجهة قصور الهياكل الأساسية في دارفور.

٢٤ - وقد أكمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في ٢١ كانون الثاني/يناير، مشاوراتهما بشأن "حزمة تدابير الدعم الثقيل" للمساعدة، وبعدها أحيل إلى حكومة السودان، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، تقرير مشترك في هذا الشأن. أما رد الرئيس البشير المؤرخ ٦ آذار/مارس فقد اعترض على بعض البنود الأساسية لحزمة تدابير الدعم الثقيل. وكانت تفاصيل حزمة التدابير هذه، في صورتها التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قد أُبلغت بها حكومة السودان عن طريق الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الرئيس البشير، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد

أعرب الرئيس البشير، في رده المؤرخ ٦ آذار/مارس عن قبوله بعض جوانب حزمة التدابير، ثم عن تحفظات بشأن جوانب أخرى، وخاصة من حيث علاقتها باتفاق سلام دارفور، واقترح إجراء المزيد من المناقشات لمعالجتها. ونظمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إحاطة فنية استشارية مع حكومة السودان، في أديس أبابا، في ٩ نيسان/أبريل، حسبما تم الاتفاق عليه في اجتماع القمة المصغرة بشأن دارفور، المعقود في الرياض في ٢٨ آذار/مارس، وذلك من أجل إعادة تأكيد الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الخطط المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة وإيجاد القوات والتمويل، والمسائل الخلافية الأخرى، ولإعداد الصورة النهائية لاتفاق بشأن حزمة التدابير الثقيلة. وقد أنجز الاجتماع الاتفاق بشأن حزمة تدابير الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، باستثناء طائرات الهليكوبتر التكتيكية/المسلحة. وفي أعقاب جلسة إحاطة بمجلس الأمن يوم ١٢ نيسان/أبريل بشأن نتيجة اجتماع أديس أبابا، أكدت البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة، في مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام، ومؤرخة ١٦ نيسان/أبريل، موافقة الحكومة على عنصر طائرات الهليكوبتر من حزمة تدابير الدعم الثقيل. وبعد أن يأذن مجلس الأمن بنشر حزمة تدابير الدعم الثقيل، سوف تتخذ الخطوات المناسبة من أجل الحصول على سلطة تحويل الدخول في الالتزامات المطلوبة لتغطية تكاليفها، المقدرة، بمبلغ ٢٨٧,٩ مليون دولار.

٢٥ - وفيما يتعلق بالعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تمت إحالة اختصاصات الممثل الخاص المشترك، فضلا عن إطار يضم المبادئ المتفق عليها بشأن مواصلة الاستعدادات المتعلقة بالعملية المذكورة، إلى الرئيس البشير، في رسالتين متطابقتين موجّهتين من الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي، في ٦ آذار/مارس. وفي أديس أبابا نفذت أفرقة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعددة الاختصاصات، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٦ آذار/مارس عملية تخطيط مشتركة للعملية في دارفور. وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي باستعراض مشروع التقرير، لكي يشارك فيه على التوالي مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن.

رابعاً - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

٢٦ - واصلت البعثة، على صعيدي الحكومة المركزية والأقاليم، بذل المساعي الحميدة وإجراء الوساطة دعماً لاتفاق السلام الشامل. وفي أبيي، عمل موظفو البعثة بجمّة، وبتعاون وثيق مع السلطات المحلية وقادة المجتمع المحلي من قبيلة المسيرية لاستيعاب حالات التوتر المتواصلة. وفي ملكال، واصلت البعثة إشراك جميع الأطراف في دعم الترحيل السلمي للقوات

المسلحة السودانية والمجموعات الموالية لها من فم الزراف. وفي تلك الأثناء، هيأت البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، دعماً نشطاً للجهود التي تبذلها السلطات المحلية في جنوب كردفان من أجل تخفيف التوتر بعد المصادمات التي وقعت في كادوقلي، في شباط/فبراير، بين الشرطة المحلية والطلاب المتظاهرين.

٢٧ - وفي جنوب السودان، واصلت البعثة عملها الداعم لجهود السلطات المحلية من أجل تعزيز السلام والمصالحة. وفي شباط/فبراير، عقدت لجنة السلام في جنوب السودان في توريت مؤتمراً لحكام ومفوضي الولايات، وكان أول مؤتمر سلام رئيسي يُعقد على صعيد منطقة الاستوائية الكبرى. وقد سلط هذا المؤتمر، الذي عقد بالتعاون مع منظمة باكت السودان، وهي منظمة دولية غير حكومية، وبالتشاور مع البعثة، الضوء على عدد من شواغل الحكومة المحلية تجاه تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ومهد الطريق أمام اتخاذ المزيد من مبادرات السلام والمصالحة.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، زادت البعثة مشاركتها في الجهود الرامية إلى إنعاش العملية السياسية في دارفور. بما يتفق مع القرارات المتخذة في المشاورات الرفيعة المستوى بشأن دارفور، المعقودة في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقد أكدها بعد ذلك كل من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واضطلع يان إلياسون، مبعوثي الخاص إلى دارفور، وسالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، ببعثتين مشتركين إلى السودان، وعقدا اجتماعات مع كافة الأطراف المعنية الرئيسية، من حكومة وأحزاب معارضة وجماعات المتمردين. واستناداً إلى الاتصالات التي أجريها مع تلك الأطراف، يعكف المبعوثان الخاصان حالياً على إعداد خارطة طريق لعملية السلام من أجل التصدي للشواغل العالقة التي أعربت عنها الجهات غير الموقعة. كما قدمت البعثة دعماً لوجستياً وفنياً واسع النطاق إلى المبعوثين، فضلاً عن تخصيص عدد من الموظفين لفريق دعم الوساطة المشتركة.

عمليات الانتشار والأنشطة العسكرية

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعف العنصر العسكري للبعثة، أنشطته في مجالي الرصد والتحقق دعماً لعملية إعادة الانتشار التي يقوم بها حالياً. وفي آذار/مارس، عقد قائد قوة البعثة اجتماعات خاصة للجنة العسكرية لوقف إطلاق النار لمعالجة أوجه التضارب في البيانات التي قدمتها الأطراف عن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وتنظيم المجموعات المسلحة الأخرى. ومن ثم، فقد نفذ العسكريون التابعون للبعثة عملية تحقق مكثفة عن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وقوامها.

٣٠ - ومع استمرار انسحاب القوات المسلحة السودانية من ولاية أعالي النيل، اضطلع أيضا الأفراد العسكريون التابعون للبعثة بدور كبير في تعزيز الحوار بين القادة العسكريين، وفي الإشراف على تدابير بناء الثقة، لا سيما في فم الزراف. وقد خفّت حدة التوتر في المنطقة بشكل ملحوظ، في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، إثر النجاح في إعادة نشر القوات المسلحة السودانية وإدماج المجموعات المسلحة السابقة الأخرى في الوحدات المتكاملة المشتركة في ملكال.

٣١ - ونشط العنصر العسكري للبعثة في تنفيذ مهام التعاون المدني - العسكري على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك تزويد العيادات بالعاملين الطبيين وتعبيد الطرق وتمهيدها وإزالة الذخائر غير المتفجرة في جميع القطاعات. وفي حادث مأساوي وقع في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ٣ أعلاه)، لقي هندي من أفراد حفظ السلام مصرعه في كمين نصبه على جانب الطريق معتدّون مجهولون، بينما كان يؤدي مهمة الحماية لمتعاقدين مدنيين لإزالة الألغام. ومع أنه لا يلوح تهديد متواتر في المنطقة، إلا أنه جرى منذ ذلك الحين إعادة نشر أفراد الأمم المتحدة المزودين بناقلات جنود مصفحة، سعيا إلى زيادة الأمن أثناء عمليات إزالة الألغام فيها.

٣٢ - كما أحرز مزيد من التقدم نحو إقامة مواقع لأفرقة جديدة في مناطق يلزم أن يتوسع فيها وجود البعثة. وفي هذا الصدد، حُدّدت مواقع مناسبة في رجاء (غرب بحر الغزال) وباو (النيل الأزرق)، فيما يجري التخطيط لتحويل مواقع أفرقة مؤقتة في تالودي وجللود (جنوب كردفان) إلى مواقع دائمة. وتم أيضا حيازة أرض في الفاشر لإيواء ضباط الأركان المنتمين إلى مجموعة تدابير الدعم الخفيف.

٣٣ - وحتى ١٠ نيسان/أبريل، تم نشر ٩٦,٤ في المائة من الأفراد العسكريين المكلفين بالبعثة (أي ٣٦٣ ٩ من أصل قوام مجموعه ٧٠٦ ٩)، بما في ذلك ٥٩٥ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، و ٢٥٣ من ضباط الأركان، و ٨ ٥١٥ من الجنود، إضافة إلى ٦٣ ضباط أركان مرشحين للنشر في البعثة الأفريقية في السودان في إطار حزمة تدابير الدعم الخفيف.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٤ - واصلت البعثة، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، دعم عملية التسجيل الأولي لما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية المرشحين للانخراط في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان أو الجنوب على السواء. وفي تلك الأثناء، رشح الجيش الشعبي لتحرير السودان ٣٠ ٧٠٠ من المقاتلين غير

الأساسيين' للتسجيل الأولي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقوم البعثة وشركاؤها فعلا بتقديم الدعم التقني إلى لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب المسؤولين عن تخطيط برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أن العملية بنطاقها الشامل لا يزال يعيقها الافتقار إلى التزام جدي من جانب الأطراف في الآليات الرئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أنشأها اتفاق السلام الشامل.

٣٥ - ولا يزال التنسيق بين لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب والشمال وتوفير التوجيهات لهما يشكل عقبة كأداء. ولم يجتمع مجلس التنسيق الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوصفه الجهة المسؤولة عن الإشراف على تقدم أعمال اللجنتين وتنسيقها وتقييمها، سوى للمرة الثانية في آذار/مارس ٢٠٠٧، ولم يجرز إلا تقدما محدودا بشأن المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي. وقد أعاق هذا التأخر سير العمل في اللجنتين، اللتين ما زال يتعين عليهما أن توضحا، رغم ما قدم إليهما من دعم من البعثة ومن الشركاء الدوليين الآخرين، معايير الأهلية للمجموعات المستهدفة واستحقاقاتها.

٣٦ - وقد ساهمت تلك العوامل في إعاقة التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلا عن نشوء مشاكل في تسريح الميليشيات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية في الجنوب. وسيلزم تقديم مزيد من الدعم، بما في ذلك التواصل الدولي مع المجلس الوطني، كيما تتمكن اللجنتان من تنفيذ مهمتهما على نحو فعال.

٣٧ - وفي تلك الأثناء، واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وسلطات جنوب السودان فيما يتعلق بأمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة، بما في ذلك جهود نزع أسلحة المدنيين في قضاء بيبور (ولاية جونقلي). وتشكل هذه المسائل تحديات تختلف عن تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام. بما في ذلك، اتباع نهج متكامل يتيح للبعثة وشركاء الأمم المتحدة والسلطات المحلية التصدي معا للعلاقة المتداخلة بين مراقبة الأسلحة والمسائل المتعلقة بسبل المعيشة.

المساعدة الانتخابية

٣٨ - في أواخر كانون الثاني/يناير، أكدت اللجنة القومية لمراجعة الدستور استعدادها للمشاركة في عملية تشاورية موسعة، وأنشأت لجنتين فرعيتين للاتصال بالأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة على صعيد الولايات، بينما تم مؤخرا تشكيل لجنة ثالثة للنظر في مقترحات جميع الأطراف صاحبة المصلحة قبل إعداد مشروع قانون الانتخابات. وأكدت المفوضية والرئاسة أن مشروع قانون الانتخابات سيعرض على المجلس الوطني في عام ٢٠٠٧، إما خلال دورة نيسان/أبريل أو خلال دورة تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - ثم واصلت البعثة بمهمة تتبع مسار التطورات التشريعية. وقامت فرقة العمل المعنية بالانتخابات التابعة للبعثة، بالدعوة، عن طريق حلقات عمل متنوعة شملت موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات، إلى هيئة بيئة نزيهة وتمكينية للعملية الانتخابية. كما قدمت البعثة الدعم للجهود الرامية إلى الإصلاح التشريعي لهيئة إطار مناسب للانتخابات عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع الأمين العام للجنة القومية لمراجعة الدستور والتفاعل مع رؤساء اللجان المتخصصة التابعة لها. وطرح كذلك نهجا متكاملًا، وكفلت تمثيل البعثة في الآليات الخارجية مثل الاجتماعات الشهرية لجماعات المانحين المعنية بالانتخابات واجتماعات الأفرقة البرلمانية العاملة غير الرسمية.

الشرطة

٤٠ - في ١٠ نيسان/أبريل، قامت البعثة بتوزيع ضباط الشرطة التابعين لها وعددهم ٦٥٣ فردًا، وهو ما يمثل نسبة ٩١ في المائة من القوام المأذون به للبعثة.

٤١ - وسعى من البعثة إلى تلبية الحاجة الماسة لتوفير خدمات الأمن في مخيمات المشردين داخليًا، وخاصة فيما يتعلق بمنع الجرائم ضد النساء والأطفال، بادرت بوضع برنامج لحفارة المجتمع المحلي إلى جانب الشرطة الحكومية في مخيمات الأشخاص المشردين داخليًا في الخرطوم وكاودا (كردفان الجنوبية) وكورموك (النيل الأزرق). وقد بدأ برنامج التدريب وحلقات العمل المتعلقة بهذا المشروع في آذار/مارس. وفي تلك الأثناء، أنشأت البعثة أيضًا وحدات للتحقيقات الخاصة في مكاتبها القطاعية في جوبا و واو وملكال للتركيز على تحسين الظروف السائدة واستعراض مبررات احتجاز السجناء بالتنسيق مع حكومة جنوب السودان.

٤٢ - وقامت الشرطة التابعة للبعثة بتعزيز وتوسيع برنامجها في تقاسم المواقع مع كل من الشرطة الوطنية وجهاز شرطة جنوب السودان. وساعدت البعثة كلتا الدائرتين على وضع خططهما للتدريب والتماس التمويل للخطط المعتمدة. وفي جنوب السودان، واصلت البعثة تنفيذ المهمة الكبرى المتمثلة في تسجيل أفراد جهاز شرطة جنوب السودان، مما أتاح حتى الآن تسجيل ما مجموعه ٤٦٤ ١٠ فردًا. وساعدت البعثة أيضًا على تحديد هيكل تنظيمي لجهاز شرطة جنوب السودان، كما قدمت الدعم لمشروع قانون يتعلق بجهاز شرطة جنوب السودان. وتم وضع برنامج ومناهج التدريب في الصيغة النهائية مع قيادة جهاز شرطة جنوب السودان. وإدراكًا للحاجة إلى تعزيز مصداقية جهاز شرطة جنوب السودان كبديل عن الجيش في حفظ القانون والنظام، طلبت وزارة الداخلية في حكومة جنوب السودان هيئة التدريب على مكافحة التجمعات الكثيفة وحفظ النظام العام.

حقوق الإنسان

٤٣ - في مجال حقوق الإنسان، واصلت البعثة أنشطتها المتعلقة بالرصد وبناء القدرات. وفيما يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، قدمت البعثة بالذات الدعم للمناقشات الموسعة حول مشروع قانون اللجنة القومية لحقوق الإنسان، مما في ذلك ما تم عن طريق حلقة عمل لأعضاء البرلمان، عقدت في ٢٠ كانون الثاني/يناير، كما وفرت الخبراء الفنيين للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، حيث كانت عاكفة على إعداد التشريعات التمكينية والبرامج الخاصة بها.

٤٤ - ورغم تعيين أعضاء لجنة حقوق الإنسان لجنوب السودان إلا أن القانون الذي يحدد صلاحيات اللجنة لم يتم إنجازه بعد. ويتعين على حكومة جنوب السودان أن تسنّ هذا القانون المهم، وأن تتيح الدعم المالي المناسب، وتضمن استقلال اللجنة، بما يتفق مع المعايير الدولية. وسيكون مهما بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة وسائر أطراف المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدات بما يدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجنة.

٤٥ - ويسرّت البعثة أيضا تنظيم حلقات عمل لصالح لجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن إصلاح القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي، وبشأن التعاون البرلماني مع المجتمع المدني، كما عقدت سلسلة من التدريبات على حقوق الإنسان لصالح الشرطة الحكومية في الخرطوم.

سيادة القانون

٤٦ - واصلت البعثة تقديم الدعم لجميع الأطراف المشاركة في وضع تشريعات جديدة متصلة باتفاق السلام الشامل، ولا سيما قانون الأحزاب السياسية. ونظمت البعثة حلقات عمل في جنوب السودان عن دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، وعن الحكم الرشيد، وسيادة القانون. وفي الخرطوم، ساعدت البعثة في التدريب الذي نظمه أمين المظالم في حكومة الاتحاد الوطني بشأن الرقابة على الإدارة، وقدمت الدعم لحلقات عمل بشأن قضاء الأحداث.

٤٧ - كما واصلت البعثة الدعوة إلى إصلاح مؤسسات الإصلاحات في السودان. وفي تطور محمود، وافقت وزارة الداخلية السودانية، من حيث المبدأ، على فصل نظام السجون عن قوة الشرطة الموحدة. وفي جنوب السودان، أُنجزت البعثة تسجيل موظفي السجون في ولايتي الاستوائية الوسطى والبحيرات، ونظمت العديد من أنشطة التدريب. ولا يزال

الاستيعاب غير المنسق لأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان في جهاز السجون يشكل تحدياً ماثلاً، شأنه شأن الثغرات المزمّنة في مجال القدرات.

شؤون الإعلام

٤٨ - زادت إذاعة البعثة (إذاعة مرايا على الموجة الترددية FM) توسيع شبكة إرسالها، في مسعى منها لبث معلومات موثوقة وسائغة عن عملية السلام إلى عدد أكبر من المستمعين في السودان. وقد افتتحت البعثة محطة جديدة لإعادة الإرسال في رمبيك، في كانون الثاني/يناير، ويتوقع أن يبدأ العمل في أربع محطات إضافية لتمكين بث إذاعة مرايا من تغطية مناطق نائية في ولايتي غرب الاستوائية وشرق الاستوائية. وإضافة إلى الأنباء والبرامج المتصلة باتفاق السلام الشامل، سيبدأ بث بعض البرامج التثقيفية الأساسية في نيسان/أبريل. ونظراً لغياب اتفاق للبث في الشمال، تجري إذاعة مرايا مفاوضات مع إذاعة ولاية الخرطوم لكي تبث بعضاً من برامجها.

٤٩ - كما واصلت البعثة تنفيذ حلقات عمل عن اتفاق السلام الشامل وتقديم عروض إعلامية على صعيدي المجتمع المحلي والحكومة، وتنظيم زيارات للصحفيين من شمال السودان إلى البعثة وإلى مشاريع وكالات الأمم المتحدة في الجنوب وفي المناطق الانتقالية. واستمرت البعثة أيضاً في التعاون الوثيق مع البعثة الأفريقية في السودان في مجال الإعلام، وأوفدت اثنين من مسؤولي الإعلام إلى دارفور في إطار حزمة تدابير الدعم الخفيف.

المساعدة الإنسانية

٥٠ - بحلول منتصف آذار/مارس، كانت خطة عمل الأمم المتحدة للسودان، التي استلزمت تمويلاً بمبلغ ١,٨ بليون دولار لتغطية شقي المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش في عام ٢٠٠٧، قد حظيت بتمويل بنسبة ٣٢ في المائة، حيث جرى الإعلان عن تبرعات تزيد على ٥٨٠ مليون دولار. وقد التزمت الجهات المانحة أيضاً بحوالي ١٣٠ مليون دولار لصالح الصندوق المشترك للشؤون الإنسانية. وخُصص القسط الأول البالغ ٨٠ مليون دولار إلى أشد الأقاليم احتياجاً؛ فنال جنوب السودان أكبر مبلغ لدعم حالات عودة اللاجئين والأشخاص المشردين قبل حلول موسم الأمطار وتلاه في ذلك إقليم دارفور.

٥١ - وقد وصل تفشي التهاب السحايا إلى مستويات وبائية، حيث انتشر إلى ٨ من الولايات العشر في جنوب السودان، فضلاً عن أبيي. وتوقفت عودة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين في مناطق عدة، بما في ذلك عمليات العودة من أوغندا. وتنفذ حالياً حملة للتحصين، فيما أصبح الوباء تحت السيطرة الآن. وقدم برنامج الأغذية العالمي، خلال شهر

شباط/فبراير، مساعدات لما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد في جنوب السودان. ورغم أن التقييم السنوي للاحتياجات وسبل المعيشة في جنوب السودان يشير إلى أن من المرجح أن يتحسن الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٧، فإن الأمم المتحدة تقدر بأن الأمر ما زال يقتضي توفير ١٠٨ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية سنويا، إذ ستحتاج الأسر المعيشية التي تعاني من غياب مزمن للأمن الغذائي إلى ٦٠ في المائة منها خلال 'موسم الجوع' من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه.

٥٢ - أما الحالة الإنسانية في دارفور فقد عانت من جراء العنف الدائم وانعدام الأمن إجمالا. وأصبح الآن ما يزيد على مليوني نسمة في عداد الأشخاص المشردين داخليا، ولا يزال العدد في تصاعد مستمر، وهناك ما مجموعه ١,٩ مليون شخص مقيم ما زالوا متضررين من جراء النزاع ويعتمدون إلى حد كبير على المعونة الخارجية. كما تشرّد مؤخرا زهاء ١٠ ٧٠٠ مدني بسبب انعدام الأمن والقتال في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، لا تزال فرص وصول المساعدات الإنسانية عرضة للإعاقة في دارفور نتيجة مزيج من حالات انعدام الأمن والاعتداءات المتعمدة على موظفي الشؤون الإنسانية وممتلكاتهم، فضلا عن المعوقات البيروقراطية. وفي ٢٨ آذار/مارس، وقّعت الحكومة بلاغا مشتركا مع الأمم المتحدة يمثل التزاما مجددا إزاء الوقف الاختياري بشأن القيود على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، التي بدأ تنفيذها عام ٢٠٠٤. والأمل معقود بأن يفضي ذلك إلى معالجة حالات التأخير البيروقراطية المتزايدة التي تشكو منها المنظمات غير الحكومية العاملة في دارفور. وقد أنشأ البلاغ أيضا لجنة رفيعة المستوى لكفالة تنفيذ الاتفاق حسب الأصول.

٥٣ - وإدراكا للتحديات الإنسانية الخطيرة في السودان، قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المعين حديثا، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، بزيارة إلى البلاد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آذار/مارس، فسافر إلى الخرطوم وجوبا وإلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمتمردون في دارفور، واجتمع بمسؤولين عن حكومة الاتحاد الوطني وحكومة جنوب السودان وعن وكالات إنسانية ومنظمات غير حكومية، ومع السكان المتضررين وزعماء القبائل.

حماية المدنيين

٥٤ - في الأشهر الأخيرة، تم إحراز تقدم فيما يتعلق بحماية المدنيين في جنوب السودان بما في ذلك في فم الزراف وتونغا وكذلك المناطق المحيطة بها قبل وبعد إعادة نشر القوات المسلحة السودانية. بيد أن النزاع على الأرض والماشية لا يزال مستمرا، مما أدى إلى خلق

تحديات خطيرة تتعلق بالحماية. وقد تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من تقارير غارات المورلي التي وقعت في ولاية جونقلي، وتم الإبلاغ فيها عن اختطاف أكثر من ١٥٠ طفلاً منذ كانون الثاني/يناير. وخلال زيارتها للسودان في أوائل شباط/فبراير، حثت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، راديك كوماراسوامي، جميع الأطراف على إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة.

٥٥ - وحددت البعثة أيضاً شواغل متعلقة بالحماية ناشئة عن استخدام قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل إنفاذ القانون وإقرار النظام. وقد أدى انعدام الأمن المرتبط بجيش الرب في الاستوائية إلى زيادة العقوبات أمام عودة الحياة المدنية إلى طبيعتها وتعزيز السلطة المدنية.

عمليات العودة

٥٦ - لاحت ثمرات التعاون الوثيق القائم بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة، مع أول عمليات العودة المنظمة للمشردين داخليا من الخرطوم إلى جنوب كردفان وجنوب السودان. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، قدمت المساعدة إلى نحو ٢٠.٠٠٠ مشرد داخلي للعودة إلى ديارهم الأصلية في إطار خمس عمليات منفصلة وعاد ٢٥.٠٠٠ لاجئ إلى الوطن من خمسة بلدان مجاورة. ورغم أن هذه التحركات بدأت في وقت متأخر عما كان متوقعا، فإنها مضت بسلاسة نسبيا. ومع ذلك، لم تبلغ الأعداد الكلية لعمليات العودة الميسرة حتى الآن الهدف المنشود، ويرجع ذلك جزئيا إلى تأخيرات في إنشاء مرافق المغادرة بالخرطوم وإلى انخفاض عدد الذين اختاروا العودة عن المتوقع بين المشردين داخليا المسجلين فضلا عن تأخر التمويل من جانب حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان.

٥٧ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الأحوال المعيشية للمشردين داخليا في الخرطوم من خلال الآليات المجتمعية، وعمليات التقييم والتحاور مع السلطات المعنية. بيد أن الوضع الحالي في دارفور غير موات لعمليات العودة الميسرة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٨ - أحرزت أفرقة إزالة الألغام التابعة للبعثة تقدما كبيرا خلال موسم الجفاف الحالي. وتمت حتى الآن إزالة الألغام عن ما يزيد عن ١٠ مليون متر مربع من المناطق المشتبه بخطرهما، إضافة إلى نحو ٢٧٠٠ من الألغام المضادة للأفراد، و ١١٠٠ لغم مضاد للدبابات، ونحو ٥٩٠.٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ومن ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

وقدمت البعثة واليونيسيف التوعية بخطر الألغام لأكثر من مليون شخص في المناطق المتضررة وكذلك للمشردين داخليا في المخيمات ومحطات الطرق في محاولة لتثقيف من يعودون بمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة. وتمت أعمال التحقق أو التطهير على طول ما يزيد عن ٣٠٠ كيلومتر من الطرق مما يتيح نشر القوات في حالة الطوارئ وتوصيل المعونات، بما في ذلك العديد من طرق عمليات العودة.

٥٩ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام للبعثة بتدريب خمسة أفرقة من وحدات إزالة الألغام المتكاملة المشتركة محققا بذلك المعيار القياسي الأول لاستحداث قدرات محلية للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان.

الإنعاش والتعمير

٦٠ - عقد الاجتماع الثاني للاتحاد الاقتصادي المعني بالسودان خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس في الخرطوم وجوبا. وقد أوضحت الجهات المانحة أنهما لن تكون قادرة على مواصلة تمويل جهود الإنعاش والتنمية في الشمال إلا مع إحراز تقدم في دارفور، مما ستنتج عنه آثار مباشرة على دعم "المناطق الثلاث"، وهي أبيي وجنوب وكردفان والنيل الأزرق. وقد ساد الاعتراف في الاتحاد المعني بالسودان أن حكومة جنوب السودان قد أحرزت تقدما ملموسا في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بإقامة المؤسسات على جميع المستويات مع توافر الأدلة على ازدياد فعالية المساءلة وتوسيع جهود بناء القدرات. ومع ذلك، تتطلب الأولويات التركيز على بناء المؤسسات العامة اللازمة للحكم الرشيد وإنشاء وصلات البنية التحتية الأساسية وأنشطة التمكين الإنتاجية وتقديم الخدمات الأساسية. ودعت الجهات المانحة أيضا إلى استعراض آليات المعونة بما في ذلك وضع أولويات جديدة وتقدير تكلفة المرحلة الثانية من بعثة التقييم المشتركة الأصلية.

٦١ - وجررت مناقشات تمهيدية إيجابية مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بشأن إيجاد "نوافذ ثانية" للأموال التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبما من شأنه التعجيل بصرف الأموال وتنفيذ مبادرات الإنعاش المبكر وإعادة الإدماج من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

نوع الجنس

٦٢ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام الشامل، قدمت البعثة الدعم التقني وبناء القدرات لوزارات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان المسؤولة عن إدماج المنظور الجنساني في التشريعات الرئيسية. وفي الخرطوم،

قدمت وزارة الرعاية الاجتماعية المسودة النهائية للسياسة الجنسانية الوطنية إلى الحكومة لإقرارها. كما واصلت البعثة دعم المنظمات النسائية التي تسعى للوصول إلى نسبة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في حكومة الوحدة الوطنية ونسبة ٢٥ في المائة في حكومة جنوب السودان. أما في إطار البعثة، فقد قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتعزيز تعميم المنظور الجنساني من خلال تدريب جميع الموظفين وإقامة نظام مراكز تنسيق للمنظور الجنساني في مختلف عناصر البعثة.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٣ - واصلت البعثة تقديم التدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على أيدي الأقران، وتم تخريج ١٠٤ من المعلمين الجدد خلال الفترة قيد الاستعراض فوصل بذلك العدد الكلي إلى ٣٥٩. واستهدف تدريب المعلمين الأقران الأفراد العسكريين ورابطات الشباب والمرأة. وستدعم الدفعة الجديدة من الخريجين الجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. وظل مستوى التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب عند نسبة ٩٠ في المائة بين حفظة السلام التابعين للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في جهودها في التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصفة رئيسية كجزء من مبادرة الصندوق العالمي.

السلوك والانضباط

٦٤ - منذ تقريره السابق، تم الإبلاغ عن ٢٢ ادعاء بسوء سلوك، بما في ذلك حالتان خطيرتان تمت إحالتهم إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق.

٦٥ - وعقب تقارير وسائل الإعلام الدولية عن ادعاءات بالاستغلال والإيذاء الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جوبا، أعادت قيادة البعثة تنشيط جهود البعثة في تعزيز سياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً في هذا الشأن. وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تم تنظيم حلقتي عمل مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني في الخرطوم وجوبا لشرح آليات المنع والإبلاغ، فضلاً عن الإجراءات التأديبية الذي يُصار إلى اتخاذه ضد الأفراد الذين يُدانون بسوء السلوك. وفي الوقت نفسه، تم إنشاء فرقة عمل في إطار المجلس الوطني لرعاية الطفولة (الخرطوم) مع بعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف

وجهاً وطنية فاعلة أخرى، من أجل الاضطلاع بأنشطة وقاية وتوعية مشتركة. وسيتم إنشاء هيئة مماثلة في جوبا مع حكومة جنوب السودان.

اللامركزية في البعثة

٦٦ - كما كان متوقفاً في التقرير الأخير تمضي البعثة قدماً، في وضع برنامج متدرج لتقسيم البلد إلى مناطق بحيث يركز على زيادة تعزيز مكتبها الإقليمي في جوبا، بما يتيح زيادة فعالية عمليات البعثة في جنوب السودان. وتهدف هذه العملية إلى تمكين مكتب جوبا من تقديم المزيد من الدعم والخدمات والبرامج الأكثر فعالية في جنوب السودان وتيسير عملية اتخاذ القرارات المحلية. وقد نشأت الحاجة إلى تحقيق برنامج اللامركزية هذا أولاً في ضوء مجموعة من التحديات اللوجستية والإدارية والعملية التي تمت مواجهتها أثناء مرحلة الانتشار في جنوب السودان وثانياً بسبب الحاجة المتزايدة إلى توثيق سبل التفاعل اليومي مع حكومة جنوب السودان.

٦٧ - ويتواصل باستمرار تفويض سلطات تنظيمية وإدارية ومالية كبيرة إلى مكتب جوبا. وقد أنشأت البعثة وظيفة جديدة لرئيس القطاع ١ (جوبا)، في حدود الموارد المتاحة، لتمكين المنسق الإقليمي من تنسيق جميع أنشطة البعثة في جنوب السودان والتركيز على المسائل الإقليمية، وتمثيل رئيس البعثة على أساس يومي لدى حكومة جنوب السودان، وتيسير الرقابة الفنية والتنظيمية في القطاعات ١ و ٢ و ٣. وقد نُقل نائب مدير الشؤون الإدارية إلى جوبا ليرأس عنصر الدعم المعزز مع التأكد من دعم المكتب الإقليمي في جوبا المباشر لمكاتب القطاعات ١ و ٢ و ٣. وخلال الأشهر القليلة القادمة، ستقوم البعثة بتوسيع مكتبها وأماكن الإقامة في جوبا لتلبية احتياجات الموظفين الإضافيين الذين يجري انتدابهم إلى هناك. كما ستواصل البعثة عملية تحقيق اللامركزية في جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها عن طريق تفويض السلطة إلى المناطق الانتقالية في القطاعات ٤ (كادوقلي) و ٥ (النيل الأزرق) و ٦ (أبيي)، وكذلك إلى مكتب دارفور. ومن شأن تحقيق اللامركزية في دارفور، بالذات، أن ييسر نشر مجموعات الدعم المتكاملة بالنسبة للبعثة الأفريقية في السودان ويساعد في التمهيد لنشر البعثة المختلطة في المستقبل.

الموظفون المدنيون

٦٨ - تغلبت بعثة الأمم المتحدة في السودان الآن إلى حد كبير على الصعوبة الأولية التي واجهتها في تعيين موظفين مؤهلين تأهيلاً جيداً والاحتفاظ بهم. وقد زاد قوام الموظفين المدنيين من ٧٩٦ إلى ٩١٨ موظفاً دولياً (من مجموع ١٣٩ ١ وظيفة مستهدفة)، ومن

٢ ٢٦٥ إلى ٢ ٤١٦ موظفا وطنيا (من مجموع ٣ ٣٤٢ وظيفة) ومن ١٧٢ إلى ١٩٠ من متطوعي الأمم المتحدة (من مجموع ٢٣١ وظيفة).

خامسا - العقبات التي تواجه تنفيذ الولاية الصادرة

٦٩ - لا تزال التحديات التي أوردتها في تقرير السابغ قائمة، حيث تؤدي المشاكل الأمنية والعقبات اللوجستية والبيروقراطية على السواء إلى إعاقة أنشطة البعثة. ولا تزال البيئة الأمنية في السودان معقدة ومتقلبة إلى حد كبير وتتوقف على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل مخاطر تتراوح ما بين المتوسطة والحسيمة. وفي الأشهر الأخيرة، عملت البعثة جاهدة على تعزيز أمن موظفيها ومنشآتها من خلال مجموعة إضافية من تدابير الوقاية الأمنية المستدامة. ولا يزال انعدام الأمن في دارفور يمثل العامل الرئيسي الذي يحد من توسع عمليات الأمم المتحدة ودعمها للبعثة الأفريقية في السودان. وما برح وقف إطلاق النار هشا، في حين تزداد الهجمات المسلحة وأعمال النهب.

٧٠ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قام الأمن الوطني والشرطة المحلية باعتقال واحتجاز موظفين من الأمم المتحدة والبعثة الأفريقية في السودان ومنظمات غير حكومية دولية أثناء حضورهم تجمعا في دار ضيافة في نيالا (جنوب دارفور). وخلال الاعتقال والاحتجاز، تعرض عدة أفراد من بينهم خمسة من موظفي الأمم المتحدة، لعدوان بدني بالعصي والبنادق بينما تعرضت إحدى الموظفات للتحرش الجنسي. وعند الإفراج عنهم، أقيمت دعوى جنائية ضد موظفي الأمم المتحدة إلا أنها أوقفت لاحقا رهنا بمراجعة الدعوى من جانب وزارة العدل بحكومة الوحدة الوطنية. وقد بدأت الأمم المتحدة في تشكيل مجلس تحقيق خاص بها للتحقيق في الحادثة. وبالرغم من أن الحكومة التزمت بالتعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق، فلم يتم تقاسم أي معلومات حتى الآن.

٧١ - وفي الوقت نفسه، لا تزال بعثة الأمم المتحدة في السودان والعديد من وكالات الأمم المتحدة تواجه عقبات خطيرة أمام تنفيذ عملياتها في دارفور، وبالذات في شمال دارفور حيث يتم بانتظام إيقاف الموظفين أثناء سفرهم وهو ما يشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات.

٧٢ - وما زال القلق العميق يساور البعثة إزاء انتهاكات التزامات الحكومة بموجب اتفاق مركز القوات. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في التدخل في عمليات الطيران والتخليص الجمركي التي تقوم بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء السودان. وقد تعهدت الحكومة، في اجتماعات رفيعة المستوى، بمعالجة هذه المشاكل المتكررة؛ ولكن لم يحدث بعد أي تغيير ملموس.

سادسا - الآثار المالية

- ٧٣ - بموجب قرارها ١٢٢/٦٠ بء، خصصت الجمعية العامة مبلغ ٤٠٠ ٥٣٤ ٠٧٩ دولار لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أي ما يعادل ٢٠٠ ٩٦١ ٨٩ دولار في الشهر. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ستقتصر مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.
- ٧٤ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٨٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧٦ مليون دولار.
- ٧٥ - وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على التوالي.

سابعا - ملاحظات

- ٧٦ - كما قد يذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد أشرت في تقرير شهر كانون الثاني/يناير إلى أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل على وشك أن يدخل مرحلة حاسمة. وقد اجتاز الطرفان بسلام الثلث الأول من الفترة الانتقالية، وواصل إحراز التقدم في مواجهة تحديات ملموسة، ومن ذلك الوفاة المبكرة لواحد من أكبر مهندسي الاتفاق، وهو جون قرنق؛ فضلا عن استمرار انعدام الثقة؛ ووجود عدد لا يزال كبيرا من العناصر المخربة. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى النزاع الدائر حاليا في دارفور مصدر خلاف بين الطرفين، ويؤدي إلى تحويل اهتمام المجتمع الدولي عنه.
- ٧٧ - وقد بلغ تنفيذ اتفاق السلام الشامل مرحلة حرجة قد يسهل معها أن تضيع إما نقطة الانطلاق أو يضيع الهدف المقصود. غير أن هناك نقطتين مرجعيتين حاسمتين تنبئ عليهما هذه المرحلة الوسطى من الفترة الانتقالية، وهما إجراء إعادة النشر الكامل للقوات في عام ٢٠٠٧ بشكل يمكن التحقق منه، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٩. وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل النجاح في بلوغ هذين الهدفين الهامين، بما من شأنه أن يساعد الطرفين على تعزيز المكاسب المحققة حتى الآن والمضي قدما إلى المرحلة النهائية من عملية السلام.
- ٧٨ - وحتى الآن، ركزت البعثة قدرا كبيرا من اهتمامها ومواردها على مساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وعلى رصد ومراقبة وقف إطلاق النار محققة بذلك نتائج يمكن قياسها. ورغم أن الطرفين لا يزال يتعين عليهما الاتفاق على نهج استراتيجي مشترك

إزاء مسألة الأمن، بما في ذلك إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة، إلا أنهما عملا حتى الآن على معالجة التوترات على الأرض ووقف تصعيدها. ويتعين تكثيف عملية التعاون وتسوية المشاكل هذه مع اقتراب مواجهة القوات المسلحة التابعة للطرفين للتحدي الاستراتيجي الأشمل المتمثل في إعادة الانتشار بالكامل.

٧٩ - ومن المرجح أن يواجه إنجاز عملية إعادة الانتشار الحيوية هذه عدة تحديات خطيرة على مدى الأشهر المقبلة. ويتعين على الطرفين أولا أن يظلا ملتزمين التزاما راسخا بتفاصيل خطط إعادة الانتشار، وأن يتقبلا الأمر الواقع والآثار البعيدة المدى لتنفيذها. وسوف تقتضي هذه العملية التزاما سياسيا جادا من كلا الطرفين، علما بأن اكتمال عملية إعادة الانتشار سيعني وضع نهاية تاريخية لنمط من التدخل العسكري الجسيم وأعمال القتال المدمرة على مدار ثلاثة عقود.

٨٠ - وبات على الطرفين أن يوليا اهتماما بالغا، بمساعدة من الأمم المتحدة، للتحقق من العملية. وإذا حصلت خلافات، يتعين معالجتها وتسويتها من خلال المؤسسات المعنية دون الإضرار بمستوى التقدم العام أو الإخلال بسلامة العملية ذاتها. وسيجسد إنهاء عملية إعادة الانتشار، التي تستدعي بدورها توخي الشفافية وإحراز التقدم في إدماج الجماعات المسلحة الأخرى وإنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة، رفض الطرفين لتسوية النزاع الذي يفرقهما بالأساليب العسكرية.

٨١ - وتتمثل النقطة الأساسية في مواجهة جميع هذه التحديات في اعتراف الطرفين بأن الطريق المسدود المدمر الذي أفضى في النهاية منذ سنتين ونصف إلى الحلول التوفيقية المشهودة التي تم بلوغها في نيفاشا، كينيا، هو سيناريو يعتبر فيه كلا الطرفين خاسرا. وليس أمام السودان وشعبه من استراتيجية لها مقومات البقاء سوى تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا ولا رجعة فيه.

٨٢ - وفيما تقع المسؤولية الرئيسية عن إنهاء تنفيذ البروتوكول الأممي على عاتق الطرفين، سيحتاج الطرفان إلى التزام ودعم كاملين من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإنني أحث مجلس الأمن وكافة الدول الأعضاء المعنية على مساعدة السودانين على الوفاء بالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب اتفاق السلام الشامل. وستكون هناك حاجة إلى المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة من الجهات المانحة، وعلى الخصوص في مجالات إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكفالة الأمن المجتمعي، استنادا إلى إصلاح قطاع الأمن إصلاحا جديا.

٨٣ - وسيطلب تحقيق الهدف الثاني في هذه المرحلة من الفترة الانتقالية، وهو التحضير لانتخابات ديمقراطية لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٩، إبداء تصميم بنفس المستوى. فهذه

الانتخابات ستكون تأكيداً حاسماً للوعد الصادر في نيفاشا يجعل اتفاق السلام الشامل عملية شاملة وجامعة تستند إلى إرادة الشعب السوداني. وينبغي أن ينصبّ التركيز فوراً في هذا المسعى على سن قانون الانتخابات الذي طال انتظاره، ثم المبادرة إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات. ومن اللازم أن تواصل اللجنة القومية لمراجعة الدستور قيادة عملية الصياغة لمشاريع هذه القوانين بناء على مشاورات موسعة وشاملة. وهناك شروط أساسية هامة أخرى ينبغي استيفاؤها من أجل التخطيط والتحضير الفعالين للانتخابات، وتمثل في اتفاق يتم بشأن حدود منطقة أبيي وحدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦؛ وإجراء تعداد للسكان؛ وإعادة المرشحين إلى ديارهم.

٨٤ - ويتساوى في الأهمية التسليم بأن الانتخابات الحرة التريهة لا تبدأ عند صندوق الاقتراع؛ فقد آن الأوان لإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق برفع القيود المفروضة على المعارضة السياسية والمجتمع المدني، وفي استيفاء دوائر الشرطة والأمن للمتطلبات المنصوص عليها في الدستور الوطني المؤقت. وإني أعرب في هذا الصدد عن أسفي لأنه لم يتم بعد إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأحث الحكومة على أن تقوم بذلك على وجه السرعة مع الامتثال الكامل لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية، على النحو الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٤٨/١٣٤. وأوصي على الخصوص بأن يتوخى في تشكيل اللجنة ضمان التمثيل التعددي لجميع القوى الاجتماعية في المجتمع المدني التي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨٥ - كما سيستدعي دعم العملية الانتخابية تكييفاً دقيقاً لموارد الأمم المتحدة والموارد الدولية. بما يتيح تزايد المساعدة التقنية وتعزيز القدرة على سرعة الرصد، فضلاً عن زيادة المشاركة من جانب المجتمع المدني والعناصر السياسية الفاعلة. وأحث الجهات المانحة إلى جانب حكومة السودان على التخطيط الآن للمساهمات التي يمكن أن تقدمها، من أجل تحقيق جملة أمور منها تعزيز قدرات الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تنتظرها جميعاً أدوار هامة تضطلع بها خلال العملية.

٨٦ - وخلال عملية الاستعداد للانتخابات، يجب على الطرفين أيضاً إيلاء اهتمام بالغ بالأوضاع في مناطق جنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق، والتوصل إلى تفاهم بشأن جميع المسائل العالقة المتصلة بتلك المناطق. وأنا على ثقة بأن المجتمع الدولي سيدعم هذه الجهود، مع مراعاة ضرورة تنظيم الاستفتاء المنشود لمنطقة أبيي و"التشاور الشعبي" في المنطقتين الأخريين في نهاية الأمر، وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل.

٨٧ - وأحيراً، أحث الشعب السوداني، ولا سيما قادته، على الاعتراف بأن السلام في بلدهم أمر غير قابل للتجزئة في آخر المطاف. وبغير التوصل إلى حل للنزاع المأساوي والمدمر في دارفور، سيكون من العسير إحراز تقدم مطرد على مستوى اتفاق السلام الشامل وتنفيذه

في النهاية تنفيذاً ناجحاً. وفيما يمكن المضي قدماً في عمليات إعادة نشر القوات دون تأثير مباشر على الوضع في دارفور، لا يصح الأمر نفسه فيما يتعلق بالاستعدادات على مستوى البلد بأكمله. بما يستلزمه نجاح انتخابات منتصف المدة لعام ٢٠٠٩، فلا يزال استتباب الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد شرطاً أساسياً لإجراء الانتخابات. ولدى نظر مجلس الأمن في مستقبل السودان، فإنني أحث الأعضاء على اتباع نهج متكامل تُعزز في إطاره الاستراتيجية الدولية لتحقيق السلام في دارفور عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجب أن يتمثل الهدف الأسمى لتكامل الجهود الدولية في مجالات الأمن والمساعدات السياسية والإنسانية في تحقيق الاستقرار في دارفور، حتى يتمكن سكانها من المشاركة في انتخابات منتصف المدة لعام ٢٠٠٩ إلى جانب مناطق البلد الأخرى.

٨٨ - وسوف يتطلب تحقيق السلام في السودان أيضاً إيلاء اهتمام متواصل للانتعاش فيما بعد النزاع والتنمية. وأؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق تقدم يذكر في الشمال، بما في ذلك المناطق الثلاث، دون تحسن يطرأ على الوضع في دارفور. ويتعين على الجهات المانحة، إضافة إلى دعم السلام في شتى أنحاء السودان، أن تواصل الوفاء بالتبرعات المتعهد بها في أوسلو، وأن تستعد للتعهد بالمزيد من الالتزامات في عام ٢٠٠٨ وما بعده دعماً للمرحلة الثانية لبعثة التقييم المشتركة. وسيكون الوفاء بهذه الالتزامات أمراً حاسماً في تحقيق التعهد المشترك الصادر في اجتماع الاتحاد المعني بالسودان بجعل ٢٠٠٧ عاماً لجني ثمار السلام.

٨٩ - ومن جهتها، سوف تبذل الأمم المتحدة قصارها من أجل الإسهام في قضية السلام في جميع أنحاء السودان، بوسائل منها تقديم دعمها الكامل لتنفيذ اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور وغيرهما من القرارات الرئيسية. وفي هذا الصدد، أود أن أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة ستة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٩٠ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أفراد الأمم المتحدة العاملين في السودان على ما يبذلونه باستمرار من جهود حثيثة لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل ولوضع حد للتراع في دارفور. وأعرب أيضاً عن تقديري العميق للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي - الذي تتعاون معه الأمم المتحدة بشكل وثيق للغاية - وللمساعدة البالغة القيمة المقدمة من الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.

مرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

العنصر العسكري									
البلد	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية		الشرطة المدنية
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الاتحاد الروسي	١٥	صفر	٣	صفر	١٢٠	صفر	١٣٨	صفر	١١
الأرجنتين									١١
الأردن	١٢	صفر	٩	صفر			٢١	صفر	٢٣
أستراليا	٥	١	٥	٤			١٠	٥	٩
إكوادور	٢٠	صفر					٢٠	صفر	
ألمانيا	٣٣	صفر	٥	صفر			٣٨	صفر	٥
إندونيسيا	١٠	صفر					١٠	صفر	
أوروغواي									٢
أوغندا	٩	صفر					٩	صفر	١٧
أوكرانيا	٤	صفر					٤	صفر	٢٣
باراغواي	١٠	صفر					١٠	صفر	
باكستان	٢٠	صفر	٢٦	صفر	١٥٣٨	صفر	١٥٨٤	صفر	٣٦
البرازيل	٢٤	صفر					٢٤	صفر	٣
بلجيكا	٥	صفر					٥	صفر	
بنغلاديش	٢٠	صفر	٣١	صفر	١٥٠٣	صفر	١٥٥٤	صفر	٢٧
بنن	٧	صفر					٧	صفر	
بوتسوانا	٥	صفر					٥	صفر	
البوسنة والهرسك									٢
بولندا	٢	صفر					٢	صفر	
بوليفيا	١٥	صفر	١	صفر			١٦	صفر	
بيرو	١٧	صفر					١٧	صفر	
تايلند	١٢	صفر	١	صفر			١٣	صفر	
تركيا			٤	صفر			٤	صفر	٢٧
جامايكا									٣

العنصر العسكري

البلد	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية		الشرطة المدنية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٥	صفر	٢	صفر			١٧	صفر	٢	صفر
جمهورية كوريا	٧	صفر	١	صفر			٨	صفر		
جنوب أفريقيا			٤	صفر			٤	صفر		
الدانمرك	١٠	صفر	٦	صفر			١٦	صفر	٢	صفر
رواندا	١٥	صفر	٨	صفر	٢٥٤	صفر	٢٧٧	صفر	٢٤	صفر
رومانيا	١٢	صفر					١٢	صفر		
زامبيا	١٠	٢	١١	صفر	٣٠٦	٣٩	٣٢٧	٤١	٢١	١
زمبابوي	١٢	٢	٢	صفر			١٤	٢	٢٢	١١
ساموا									١٦	صفر
سري لانكا	٣	صفر							٢٢	١
السلفادور	٥	صفر					٥	صفر	٤	٢
السويد	٣	صفر	١	صفر			٤	صفر	١٣	٢
الصين	١٤	صفر	١١	صفر	٤٢٤	١١	٤٤٩	١١	٧	٢
غابون	٦	صفر					٦	صفر		
غامبيا			١	صفر			١	صفر	٤	صفر
غانا			٣	صفر			٣	صفر	٣٥	٣
غواتيمالا	٨	صفر	١	صفر			٩	صفر		
غينيا	١٠	صفر					١٠	صفر		
فانواتو									٦	صفر
الفلبين	١٣	صفر					١٣	صفر	٥٢	صفر
فنلندا			٢	صفر			٢	صفر	٢	صفر
فيجي	٧	صفر					٧	صفر	٤	٣
قيرغيزستان	٥	٣					٥	٣	٢	صفر
كرواتيا			٥	صفر			٥	صفر		
كمبوديا	١٠	صفر	١	صفر	١٣٤	صفر	١٤٥	صفر		
كندا	٢٣	صفر	٧	صفر			٣٠	١	١	١

العنصر العسكري										البلد
الشرطة المدنية		المجموع الفرعي للقوات العسكرية		القوات		ضباط الأركان		المراقبون		
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
٢	١٨	٣٣	٧٩٥	٣٢	٧٧٦	صفر	١٠	١	٦	كينيا
		صفر	٩					صفر	٩	مالي
صفر	١١	صفر	١١			صفر	٣	صفر	٨	ماليزيا
صفر	٢	١٥	٨٢٢	١٥	٧٨١	صفر	٢١	٠	٢٠	مصر
		صفر	٧			صفر	١	صفر	٦	ملاوي
صفر	٢	صفر	٤			صفر	٤			المملكة المتحدة
		صفر	٢					صفر	٢	منغوليا
		صفر	١					صفر	١	موزامبيق
		صفر	٢					صفر	٢	مولدوفا
صفر	١	صفر	٩					صفر	٩	ناميبيا
صفر	٤	صفر	٢٧			صفر	١١	صفر	١٦	النرويج
٢	٥٥	٢	١٢			صفر	٦	٢	٦	نيبال
٢	٢٩	١	١٥				١	صفر	١٠	نيجيريا
		صفر	٣			صفر	١	صفر	٢	نيوزيلندا
٢	٢٠	٤	٢٦٢٤	٤	٢٥٧٧	صفر	٢٧	صفر	٢٠	الهند
١	١٤	صفر	١٧			صفر	٣	صفر	١٤	هولندا
٢	٩									الولايات المتحدة
صفر	٣	صفر	١٩			صفر	٣	صفر	١٦	اليمن
		صفر	٦			صفر	٢	صفر	٤	اليونان
٤٧	٦٠٦	١١٧	٩٢٤٦	١٠١	٨٤١٤	٥	٢٤٨	١١	٥٨٤	المجموع حسب نوع الجنس
	٦٥٣		٩٣٦٣		٨٥١٥		٢٥٣		٥٩٥	المجموع



Map No. 4249 Rev. 7 UNITED NATIONS
April 2007

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section